حول مشكلة السكان فى مصر

للأديب محمد محمد علي

إن دراسة السكان على جانب كبير من الأهمية للباحث الاجتماعي ، وذلك لوجود علاقة متبادلة بين تكوين وحجم المجتمع من جهة ، وبين النظم الاجتماعية والظاهر الحضارية من جهة أخرى . وعلى ضوء هذه الدراسة توضع خطط إصلاح المجتمع . والسكان فى العالم موزعون توزيعاً غير صحيح ، لأن هناك عوامل كثيرة تؤثر فى هذا التوزيع ، وأهمها الظاهر الجغرافية والموارد الطبيعية والتحسينات البشرية .

وفى مصر يتجمع السكان (تسعة وتسعون فى المائة منهم) فى جزء صغير لا يتجاوز مساحته خمسة وثلاثين كيلو متراً مربعاً ، فتبلغ كثافة السكان ٧٥٠ نسمة فى الكيلو متر المربع على اعتبار أن عدد السكان قد وصل تسعة عشر مليونا . وتختلف هذه الكثافة فى جهات القطر المختلفة ، وتبلغ أقصاها فى المنوفية : أشد المديريات إزدحاماً ، إذ تزيد الكثافة على ثمانمائة نسمة . ولا عجب فى هذا الازدحام فإن اعتماد الأهالى على الزراعة .

ومن مقارنة التعدادات المتتالية يتبين لنا أن عدد السكان فى مصر قد تضاعف فى نصف القرن الأخير إذ زاد من تسعة ملايين وسبعمائة نسمة فى عام ١٨٩٧ إلى تسعة عشر مليوناً فى عام ١٩٤٧ حيث بلغ متوسط الزيادة ٢٪ فى السنة . وهذه زيادة كبيرة لا تتناسب وزيادة الموارد الطبيعية : وذلك هو أصل الداء ورأس المشكلة . فإن المساحة المزرعة لم تزد فى هذه الفترة إلا حوالى ثمانمائة ألف فدان إذ بلغت فى عام ١٩٤٥ خمسة ملايين وسبعمائة ألف . وليس من شك فى أن هذه الزيادة الكبيرة فى السكان تؤدى إلى انخفاض مستوى المعيشة ، لكنها زيادة فى طبقات معينة ألا وهى الطبقات الدنيا ، لأنها لا تزال تعتقد أن فى زيادة السكان خيراً وبركة ، اعتماداً على قول الرسول الكريم (ص) « تناكحوا تناسلوا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة » ثم لطبيعة الفلاحين فى حب النسل الكثير . ومن جهة أخرى نجد أن الطبقات المثقفة والعليا تستخدم وسائل ضبط النسل بنجاح كبير لدوافع اقتصادية وصحية وثقافية . إذن فالطبقات الدنيا هى التى يتخفض مستواها من هذه الزيادة ، وهم سكان الريف المهمل فى شتى الخدمات الاجتماعية .

وتعتبر الملكية العقارية عماد النظام الاقتصادى الزراعى فى مصر . فقد بلغ عدد الملاك فى عام ١٩٤٥ : ٢٫٦٠٠٫٠٠٠ ومن

---

٣ — الهدف الأخير احتلال مرزوق — أوبارى — غات لحدود الصحراء الفرنسية .

إن القصد النهائى هو أن تتطور المعركة على شكل ديناميكى وينتهى للوصول إلى احتلال نهاية الحدود السياسية وإخضاع أبعد المناطق مما لا يتصور العرب أن فى وسع الحكومة الإيطالية الوصول إليها [1].

وقد نفذت هذه الخطة التى كان الكتمان رائدها بحذافيرها تامة فاستولت إيطاليا على واو الكبير ومرزوق وفى ٣٥ فبراير سقطت غات التى غادرها الثوار منسحبين إلى داخل الأراضى الفرنسية وفى ٣٠ مارس تركت مفرزة من قوات البادية مراكزها فى فزان متجهة جنوبا فاحتلت جبال طمو فى ٢ إبريل أى على بعد ٥٠ ١٥ كيلو متراً من الساحل وأتمت حركتها بأن عادت إلى مراكزها عن طريق بئر الوعر وبقيت إيطاليا تسيطر على فزان حتى قامت الحرب الأخيرة . أليس فى ذكر هذا ما يحرك فى النفس أشياء؟ نعم لقد انتهى عهد إيطاليا وانتهى جرائزيانى وسلمت جيوشه فى صحراء مصر ولكن الدروس التى ألقاها علينا فى زحفه إلى فزان تستحق العناية أو تنبهنا إلى بعض الأخطاء التى وقع فيها أسلافنا أو وقعنا نحن فيها ألم يكن من الأوفق لنا أن نعرف أساليب الخصم الماكر وأن الاستمرار مجموعة تحارب والحروب سلسلة من الدروس القاسية والفرص تأتى ولا تعود .

والآن انتقل إلى الحلقة الأخيرة لفزان وهو احتلال فرنسا لهذا الإقليم :

(النهاية فى العدد القادم)

أحمد رمزى

(١) قارن هذا بمسليات اليهود فى الكتب وخليج العقبة ١٩٤٩. ٣٣ ، ٣٢

أى ١٥٪ من السكان . فإذا فرضنا أن كل مالك يعتبر رباً لأسرة قوامها خمسة أفراد ، فإن عدد من يعتمد على الزراعة من سكان القطر كمورد رزق يبلغ نحو خمسة وسبعين فى المائة من جملة السكان . ومن هؤلاء الملاك سبعون فى المائة يقل ما يملكه الواحد منهم عن فدان ! ولا جدال فى أن الفقر يؤدى إلى سوء الصحة ، بالإضافة إلى الجهل الضارب أطنابه نرى أن ثمانين فى المائة من سكان مصر الحديثة يعيشون عيشة ضنكا ! وهذا أمر عجيب فى بلد ذى مناخ معتدل وموقع ممتاز ، وهو بعد مهد أقدام حضارة أضاءت بنورها ظلمات العالم . وهنا نتساءل : هل يؤدى ازدياد السكان إلى انخفاض مستوى المعيشة ؟ ولكل سؤال جواب كما يقول جميل لصاحبته . فما ينبغى أن نتشاءم كما تشاءم مالثس Malthus (١٧٦٦ — ١٨٣٤) فى انجلترا ، فقد حذر مواطنيه من كثرة التناسل وحثهم على تأخير الزواج مع حياة العفة . وحينما تغيرت الأحوال ونهضت الصناعة فى القرن التاسع عشر ، زاد عدد السكان زيادة فائقة استجابة لزيادة الموارد ، ولم يصحب ذلك انخفاض فى مستوى المعيشة .

قد يقال إن أمام المصريين أرض الله واسعة فليهاجروا إليها ، ولكنها المصرى قد تعود التعلق بأرضه منذ القدم ، ثم إن الهجرة ليست بالأمر الهين السهل ، لأسباب مختلفة وظروف متباينة . وقد يقال إن ضبط النسل هو الحل الصحيح ، ولكنه غير ممكن من الناحية العملية إذ أن وسائل ضبط النسل قلما تلاقى نجاحاً عند الطبقات الدنيا كما أشرنا من قبل ، مع أن المجتمع لا يرغب فى زيادتهم الكبيرة ، وذلك بعكس الحال عند الطبقات المثقفة والعليا التى توسعت فى استخدام ضبط النسل مع أن كثرة نسلهم ليس منها ضرر ، إذ أن فى إمكان هذه الطبقات أن تربى الأطفال مهما كثروا تربية حسنة . إذن فعلاج الحال نجده فى الموارد الطبيعية .

فى الناحية الزراعية يمكن زيادة الأراضى المزروعة وذلك بإصلاح الأراضى البور وبواسطة مشروعات الرى مثل مشروع وادى الريان وغيره والاهتمام بطرق الزراعة والعناية بأنواع النباتات وتحسينها ، مع ملاحظة قانون الغلة المتناقصة وهو أن للأرض حداً فى الإنتاج لا تتعداه مهما أجرى من وسائل التحسين والإصلاح ، وكل زيادة فى الإنتاج يحصل عليها بأكثر من زيادة متناسبة فى الأيدى العاملة .

ويرى سعادة حافظ عفيفى باشا أن هناك أربع وسائل لرفع مستوى المعيشة فى مصر[1] :

١ — قيام الشركات الصناعية .

٢ — رفع الرسوم الجمركية على الموارد الأولية والآلات .

٣ — العناية بأجور العمال وتحسينها .

٤ — تشجيع التصدير إلى الخارج .

وهناك غير ذلك من وسائل رفع المستوى الاقتصادى للشعب مثل الضرائب التصاعدية وتأميم المشروعات والتصنيع الرشيد والتوجيه المهنى الفنى ... ومن وسائل رفع المستوى الصحى مثل العناية بمياه الشرب والمساكن الصحية وإنشاء المستشفيات والتأمين الصحى للسكان وتشجيع الجمعيات الخيرية . والاهتمام بالتعليم ونشر الثقافة الشعبية ومحو الأمية لرفع المستوى الثقافى . هذا مع العلم بأن هناك ارتباطاً بين النواحى الاقتصادية والصحية والثقافية ؛ فلا صحة للقول الشائع بأن نبدأ فى القضاء على الأعداء الثلاثة الفقر والمرض والجهل واحداً فواحداً ، مع أن المشكلة واحدة وينبغى علاجها من كافة الوجوه .

ولا بد لنا من أن نسجل بالفخر فى هذا المقام ما قامت به حكومة الفاروق أعزه الله من جهود فى سبيل رفع مستوى الشعب بمختلف الوسائل .

والخلاصة أن ازدياد السكان لا يؤدى إلى انخفاض مستوى المعيشة ما دامت هناك إمكانيات لزيادة موارد الغذاء ، إلا أن هناك ضرورات تستوجب استخدام وسائل ضبط النسل مثل عدم ملاءمة الحالة الصحية أو اشتغال المرأة بالأعمال المختلفة وغير ذلك . وينبغى أن نتذكر دائماً فرنسا التى ما زالت تعانى خطر قلة عدد سكانها ، إذ استخدم ضبط النسل فى أول الأمر كعلاج للمشكلة عندهم ، ثم بمضى الزمن أصبح ضبط النسل من تقاليد السكان الذين لم يستطيعوا التخلص منه رغم إغراءات الحكومة المختلفة لزيادة النسل . مع أن المقصود بضبط النسل فيما نرى هو مراعاة مقتضى الحال فى الزيادة والنقصان .

محمد محمد على
قسم الجغرافيا بجامعة فؤاد

(١) جريدة المصرى ١٥/٢/١٩٤٩